نظرية السبب في الالتزامات العقدية دراسة تأصيلية مقارنة وتحليلية للدفع بالبطلان وانعدام المحل

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

اهداء

الى روح امي وابي الطاهره

اللهم اغفر لهما وارحمهما كما رباني صغيرا

التقديم

يمثل "السبب" في النظرية العامة للالتزام أحد أركان العقد الأكثر غموضاً وعمقاً، فهو الروح الخفية التي تمنح التصرف القانوني مشروعيته وتبرر وجوده. ورغم أن القوانين المدنية العربية قد تبنت نظرية السبب المزدوج (السبب المباشر والسبب الباعث)، إلا أن التطبيق القضائي لا يزال يواجه إشكاليات جسيمة في التمييز بين السبب المشروع والباعث غير المشروع، خاصة في العقود المعقدة والمعاملات المالية الحديثة التي تتستر وراء صور قانونية سليمة لتحقيق أغراض محظورة. إن بطلان العقد لانعدام السبب أو عدم مشروعيته هو الجزاء الأقسى الذي يمس كيان التصرف من جذوره، مما يستدعي فهماً دقيقاً لأبعاده الفقهية والتشريعية.

يأتي هذا الكتاب ليغوص في أعماق نظرية السبب، مقدماً تحليلاً مفصلاً ودقيقاً يتجاوز التعريفات المدرسية إلى التشريح الجراحي لمفهوم السببية في الإرادة. لقد سعيت فيه إلى الربط الوثيق بين التأصيل الفقهي الإسلامي القائم على مقاصد العقود

وعللها، وبين النظريات القانونية المقارنة في الفقهين الفرنسي والمصري، مع استعراض موسع للاجتهادات القضائية التي وسعت أو ضيقت نطاق الرقابة على سبب الالتزام. كما خصصنا حيزاً كبيراً للدفوع القانونية المتعلقة بالسبب، وكيفية إثبات انعدامه أو عدم مشروعيته في ساحات القضاء وهيئات التحكيم.

إن الهدف من هذا المؤلف الأكاديمي هو تقديم مرجعية شاملة للقضاة والمحامين والباحثين، تمكنهم من تفكيك عقدة السبب في أي نزاع تعاقدي، والتمييز بين الحالات التي ينعدم فيها السبب وتلك التي يكون فيها السبب موجوداً لكنه غير مشروع. أرجو أن يكون هذا العمل إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية، تساهم في تنقية المعاملات من الأغراض الفاسدة وترسيخ مبدأ المشروعية كأساس لصحة كل التزام.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الفصل الأول

الإطار النظري والفلسفي للسبب في الالتزام تطور المفهوم ومدارس التفسير

نستهل البحث بتتبع التطور التاريخي لنظرية السبب من الفقه الروماني مروراً بالفقه الإسلامي وصولاً إلى التقنينات المدنية الحديثة.

نناقش المدارس الفقهية المختلفة في تعريف السبب، بين المدرسة التقليدية التي ترى فيه العلة المباشرة المجردة، والمدرسة الحديثة التي تتجه نحو اعتبار الباعث الشخصي سبباً إذا كان مشتركاً ومعروفاً.

نحلل الفرق الجوهري بين "السبب" و"المحل" و"الغرض"، ونوضح التداخل الدقيق بين هذه الأركان الثلاثة في بنية العقد.

نبحث في وظيفة السبب هل هي وظيفة وجودية تثبت وجود الالتزام، أم وظيفة رقابية تضمن مشروعية

الغرض منه؟

نستعرض النقد الموجه لنظرية السبب في القانون المقارن ودعوات الاستغناء عنها لصالح نظرية المشروعية المباشرة، والردود الفقهية على هذا النقد.

نؤصل للعلاقة السببية بين الإرادة والالتزام، وكيف أن انعدام السبب يعني انعدام الإرادة الجادة في إنشاء الأثر القانوني.

الفصل الثاني

السبب في الفقه الإسلامي المقاصد والعلل وأثرها في صحة العقود

نغوص في هذا الفصل في الأعماق الفقهية الإسلامية لاستنباط نظرية متكاملة للسبب تحت مسميات "العلة" و"المقصد" و"الغرض".

نناقش قاعدة "العقود تابعة للمقاصد" وكيف يعتبرها الفقهاء الأساس في تحديد حكم العقد وصحته.

نحلل مفهوم "النية" في العبادات والمعاملات، ومدى اعتبار الباعث الداخلي جزءاً من سبب الالتزام في الفقه الإسلامي.

نبحث في نظرية "الحيل الشرعية" وكيف فرق الفقهاء بين الحيلة الجائزة (ذات السبب المشروع) والحيلة الفاسدة (ذات السبب الباطل).

نستعرض تطبيقات فقهية دقيقة في بيع العينة والربا والنساء، وكيف تم إبطال هذه العقود لانحراف سببها الحقيقي عن صورتها الظاهرة.

نربط بين القواعد الفقهية مثل "الأمر إذا اتسع اتسع" ومفهوم السبب في القانون الوضعي، موضحين نقاط الالتقاء والافتراق.

الفصل الثالث

السبب المباشر والسبب الباعث تحليل نقدي للنصوص التشريعية العربية

نقوم بدراسة تحليلية مفصلة للنصوص المنظمة للسبب في القوانين المدنية العربية، مركزين على المادة 135 من القانون المدني المصري والمادة 168 من نظام المعاملات المدنية السعودي.

نحلل التمييز الدقيق بين السبب المباشر (العلة القريبة) والسبب الباعث (الدافع النفسي)، وشروط اعتبار الباعث سبباً مؤثراً في الصحة والبطلان.

نناقش إشكالية "السبب الكاذب" و"السبب المستتر"، وكيف يكشف القاضي عن السبب الحقيقي خلف الصورة الشكلية للعقد.

نبحث في عبء الإثبات فيما يتعلق بالسبب، ومن يقع عليه عبء إثبات انعدام السبب أو عدم مشروعيته في مراحل التقاضي المختلفة.

نستعرض الاجتهادات القضائية التي وسعت نطاق الرقابة على البواعث الشخصية في عقود الهبة والوصية والعقود ذات الاعتبار الشخصي.

نقدم تحليلاً نقدياً لموقف المشرع العربي من نظرية السبب مقارنة بالتطورات الحديثة في القانون الأوروبي الموحد.

الفصل الرابع

انعدام السبب وأنواعه الوهمي والمستحيل والمستقبلي

نخصص هذا الفصل لحالات انعدام السبب كأحد أسباب البطلان المطلق للعقد.

نحلل حالة "السبب الوهمي" حيث يتوهم المتعاقد وجود سبب للالتزام بينما هو غير موجود واقعاً، ونفرق

بينه وبين الغلط في السبب.

نناقش حالة "استحالة السبب" وقت انعقاد العقد، سواء كانت استحالة مادية أو قانونية، وأثرها على بطلان الالتزام من البداية.

نبحث في "السبب المستقبلي" وهل يصح أن يكون السبب حدثاً متوقعاً حدوثه في المستقبل، وما هي الضوابط القانونية لذلك؟

نستعرض التطبيقات العملية في عقود التأمين وعقود المقامرة والمراهنات، وكيف يعالج القانون انعدام السبب المشروع فيها.

نصوغ الدفوع القانونية المثارة عند انعدام السبب، وكيفية التمييز بين انعدام السبب الكامل وبين نقصان المقابل الذي يدخل في باب الغبن لا البطلان.

الفصل الخامس

عدم مشروعية السبب مخالفة النظام العام والآداب والأخلاق

ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب الأخلاقي والقانوني للسبب، ومتى يتحول السبب الموجود إلى سبب غير مشروع يؤدي لبطلان العقد.

نحلل مفهوم "النظام العام" و"الآداب" كمعايير مرنة لتحديد مشروعية السبب، وكيف تتطور هذه المفاهيم بتطور المجتمع.

نناقش حالات عدم المشروعية النسبية والمطلقة، وأثر كل منها على مصير العقد (البطلان المطلق أم النسبي).

نبحث في العقود التي تهدف إلى التحايل على القانون أو الإفلات من الالتزامات الضريبية أو العمالية، وكيف يقرر القضاء بطلانها لسبب غير مشروع.

نستعرض القواعد الفقهية الإسلامية حول "كل قرض

جر منفعة فهو رباً" و"كل شرط يخالف كتاب الله فهو باطل" كتطبيقات لعدم مشروعية السبب.

نقدم معايير دقيقة للقاضي لتقدير مدى خطورة الباعث غير المشروع وهل يكفي وحده لإهدار العقد أم يحتاج إلى قرائن أخرى.

الفصل السادس

دفوع البطلان لانعدام السبب أو عدم مشروعيته
استراتيجيات الهجوم

يخصص هذا الفصل للدليل العملي للمدعي الذي يطعن في عقد ما بانعدام سببه أو عدم مشروعيته.

نصوغ دفع البطلان المطلق للعقد لانعدام السبب، مع بيان الآثار المترتبة على ذلك من رد المتقابلات وزوال كل آثار العقد.

نقدم دفع البطلان لمخالفة النظام العام والآداب، وكيفية إثبات الباعث الفاسد المشترك بين المتعاقدين.

نناقش دفع "التحايل على القانون" وكيف يتم كشف الإرادة الباطنة المستترة وراء صورة عقدية صورية.

نستعرض وسائل الإثبات المتقدمة في قضايا السبب، مثل المراسلات الداخلية والسجلات المحاسبية والشهادات الشفهية لإثبات الباعث الحقيقي.

نقدم نماذج لصحف الدعوى والمذكرات القانونية التي تربط بين الوقائع المادية ونظرية السبب بشكل محكم يقنع القاضي بالبطلان.

الفصل السابع

دفوع صحة السبب استراتيجيات الدفاع عن استقرار العقود

ننتقل لوجهة النظر الدفاعية للطرف الذي يتمسك بصحة العقد ووجود سبب مشروع له.

نقدم حجة "استقلال السبب المباشر" وأن الباعث الشخصي لا يؤثر في صحة العقد ما لم يكن مشتركاً ومعلوماً للطرف الآخر.

نناقش حجة "حسن النية" وأن المتعاقد لم يكن يعلم بالباعة الفاسدة للطرف الآخر، مما يحفظ صحة العقد في حقه.

نطرح حجة "تعدد الأسباب" وأنه حتى لو بطل أحد البواعث، يبقى السبب المباشر المشروع كافياً لصحة الالتزام.

نقدم الردود الفقهية على دعاوى التحايل، موضحين الفرق بين التخطيط القانوني المشروع (Tax Planning) والتحايل غير المشروع.

نبحث في دفع "الإجازة" و"التقادم" وهل يمكن إجازة عقد باطل لسبب غير مشروع؟ (مع ترجيح الرأي

القائل بعدم جواز الإجازة في بطلان النظام العام).

الفصل الثامن

السبب في العقود المسماة والعقود الحديثة تطبيقات وتفصيلات

نخرج للنطاق التطبيقي لنرى كيف تعمل نظرية السبب في أنواع محددة من العقود.

في عقود البيع نحلش مسألة سبب الالتزام بالدفع (نقل الملكية) وسبب الالتزام بالتسليم (الثمن)، وتأثير تلف المبيع على السبب.

في عقود الشركة ندرس سبب الالتزام بالمساهمة (تحقيق الربح المشترك)، وماذا يحدث إذا انعدمت إمكانية تحقيق الربح تماماً؟

في عقود الكفالة والضمان نبحث في سبب التزام

الكفيل وعلاقته بصحة الدين الأصلي، وأثر بطلان الدين الأصلي على الكفالة.

في العقود الإلكترونية والرقمية نناقش إشكالية تحديد السبب في العقود الآلية التي تبرم بدون تدخل بشري مباشر في لحظة الانعقاد.

نستعرض تطبيقات بنوك الاستثمار والعقود المشتقة، وكيف تفسر المحاكم سبب الالتزام فيها في ضوء التعقيدات المالية.

الفصل التاسع

آثار بطلان العقد لانعدام السبب أو عدم مشروعيته الرد والتعويض

نركز في هذا الفصل على المرحلة التالية لإثبات البطلان، وهي تحديد الآثار القانونية المترتبة عليه.

نحلل مبدأ "رد المتقابلات" واستعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد، والصعوبات العملية في تطبيقه خاصة في عقود الخدمات والاستهلاك.

نناقش إشكالية "التعويض عن الضرر" في العقود الباطلة، وهل يجوز المطالبة بالتعويض بناءً على المسؤولية التقصيرية عند بطلان العقد لسبب غير مشروع؟

نبحث في نظرية "يد المفسد خاسرة" في الفقه الإسلامي وتطبيقها في منع من تسبب في البطلان بسبب فاسد من المطالبة برد ما دفعه.

نستعرض الاجتهادات القضائية حول مصير الفوائد والأرباح المتولدة خلال فترة تنفيذ العقد الباطل، ومن يستحقها؟

نقدم حلولاً عملية للحالات التي يستحيل فيها الرد العيني، وكيفية تقدير القيمة التعويضية البديلة.

الفصل العاشر

نحو نظرية عامة موحدة للسبب مقترحات لتطوير التشريع والقضاء

نختتم الكتاب برؤية إصلاحية لتطوير تنظيم نظرية السبب في التشريعات العربية.

نقترح تقنيناً أكثر دقة لمفهوم "الباعث المشترك" ليكون معياراً واضحاً للرقابة على مشروعية السبب.

نناقش فكرة توسيع نطاق الرقابة القضائية على أسباب العقود في مجال حماية المستهلك والمنافسة التجارية.

نطرح ضرورة توحيد المصطلحات الفقهية والقضائية الخاصة بالسبب لتجنب الالتباس في الأحكام.

نختتم بدعوة لتعزيز الدور الوقائي للقضاء في كشف العقود الصورية ذات الأسباب الوهمية قبل وقوع الضرر.

نؤكد على أن نظرية السبب هي الحارس الأمين لأخلاقيات السوق، وأن تفعيلها يسهم في تطهير الحياة الاقتصادية من الممارسات الفاسدة.

الختام

إن الرحلة المعمقة في نظرية السبب في الالتزامات تؤكد أن السبب ليس مجرد ركن شكلي، بل هو جوهر المشروعية والعدالة في العلاقات التعاقدية. لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم تحليلاً شاملاً يجمع بين عمق الفقه الإسلامي ودقة القانون الوضعي، مسلطين الضوء على أدق التفاصيل المتعلقة بانعدام السبب وعدم مشروعيته.

إن بطلان العقد لسبب فاسد هو عملية جراحية ضرورية لاستئصال الفساد من جسم المعاملات، رغم ما قد تسببه من اضطراب مؤقت. نأمل أن يكون هذا الكتاب مرجعاً معتمداً يساعد القضاة والمحامين في

تطبيق هذه النظرية الدقيقة بما يحقق العدالة ويرد الحقوق إلى نصابها.

إن تطور المعاملات يتطلب يقظة مستمرة لمراقبة أسباب الالتزامات، وهذا الكتاب محاولة متواضعة للمساهمة في بناء وعي قانوني راسخ يقوم على الصدق والشفافية والمشروعية.

المراجع

القوانين والتشريعات

القانون المدني المصري والسعودي والإماراتي والكويتي والأردني

قوانين التجارة وقوانين الأسواق المالية

قوانين مكافحة غسل الأموال والتحايل الضريبي

مبادئ اليونيدروا للعقود التجارية الدولية

القانون المدني الفرنسي والإيطالي للمقارنة

الكتب الفقهية

الوسيط في شرح القانون المدني لعبد الرزاق السنهوري (مجلدات نظرية الالتزام)

نظرية الحق وعقد الإرادة للدكتور عبد الرزاق السنهوري

الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي (كتاب البيوع والعقود)

القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة

شرح القانون المدني للدكتور مصطفى أبو زيد فهمي

المبسوط للسرخسي والمغني لابن قدامة

للاستشهاد بالفقه الإسلامي

أبحاث مجمع الفقه الإسلامي الدولي حول المقاصد والعلل في المعاملات

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف